

Distr.
GENERAL

E/1996/94
21 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH and SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢ - ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت*

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

لجنة الخبراء المعنية بمسألة نقل البضائع الخطرة

مذكرة من الأمين العام

- ١ - تسلم الأمين العام طلبين من إسبانيا وأستراليا لقبولهما عضوين كاملي العضوية في لجنة الخبراء المعنية بمسألة نقل البضائع الخطرة (انظر المرفق).
- ٢ - ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بقراره ٦٦/١٩٨٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦، الأمين العام إلى تشجيع مشاركة الخبراء على أساس جغرافي أوسع. والحكومات مدعوة إلى أن توفر بناء على طلب الأمين العام وعلى نفقتها الخاصة، خبراء يكونون أعضاء في اللجنة.
- ٣ - وتتكون العضوية الحالية للجنة من خبراء من الاتحاد الروسي والأرجنتين والمانيا وايرلندا وايطاليا والبرازيل وبلجيكا وبولندا والسويد والصين وفرنسا وكندا والمكسيك والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج والهند وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.
- ٤ - ويسر الأمين العام أن يوافق على طلبي إسبانيا وأستراليا بقبولهما عضوين كاملي العضوية في اللجنة ويطلب من المجلس تأييد هذا القرار.

* 9621588 *

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين
التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا من الأمين العام لدوائر
النقل في وزارة الأشغال العامة والنقل والبيئة في إسبانيا

تبدي الإدارة الإسبانية، ومعها قطاعات المؤسسات المعنية، منذ سنوات عديدة اهتماما متزايدا بكل ما له علاقة بنقل البضائع الخطرة. وهو اهتمام ازداد في السنوات الأخيرة نتيجة للزيادة الكبيرة التي طرأت على حركة المرور في جميع وسائل النقل، بما في ذلك النقل المتعدد الوسائط، وهي ظاهرة متصلة بدورها بالنمو الاقتصادي للبلد، وكذلك بازدياد المشاركة في التجارة العالمية، حيث يشكل الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي عاملا أساسيا في هذا الصدد.

وإسبانيا كانت على الدوام، بحكم موقعها الجغرافي ووجود مناطق معزولة، معبرا ومقصداً لحركة مرور كبيرة لمنتجات مصنفة على أنها خطيرة، وهي عبارة أساسا عن ناقلات نفط. وبهذا الشكل، فإن أهم الموانئ تشكل نقاط تركيز كبيرة لحركات المرور تلك، ومما يحصر محور الاهتمام في عمليتي تنظيم ومراقبة حركات المرور تلك نتيجة للمخاطر التي تنطوي عليها وتزايد الوعي لدى السكان بشأن هذه المسألة.

وفيما يتعلق بحركة المرور الداخلية، فقد طور بلدنا صناعة كيميائية وتعدينية هامة، مما جعل التدفقات الآتية من مراكز الانتاج الموجودة في مختلف أنحاء البلد تتجمع في بؤرة بالغة الأهمية من حركات المرور، ولا سيما على مستوى الطرق الرئيسية والساحلية، فضلا عن السكك الحديدية وبدرجة أقل الأنابيب.

وفي ضوء كل ما تقدم، غدت إسبانيا طرفا موقعا على جميع الاتفاقيات والأنظمة الدولية القائمة بهذا الشأن - وهي الاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية والأنظمة الدولية المتعلقة بنقل البضائع الخطرة بالسكك الحديدية؛ والمدونة البحرية الدولية للبضائع الخطرة ومنظمة الطيران المدني الدولي - حيث ترجمت هذه الأنظمة إلى معايير وطنية، بل نفذتها في بعض الحالات بمزيد من الدقة، كما هي الحال بالنسبة للنقل على الطرق الرئيسية.

وفي هذا الصدد، شاركت إسبانيا بأنشط السبل الممكنة في مختلف الاجتماعات المتعلقة بهذا الموضوع والتي تعقد بصورة منتظمة - كاجتماعات الاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة

بالطرق البرية، والاجتماع المشترك للأنظمة الدولية المتعلقة بنقل البضائع الخطرة بالسكك الحديدية والاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية، والأنظمة الدولية المتعلقة بنقل البضائع الخطرة بالسكك الحديدية، والمدونة البحرية الدولية للبضائع الخطرة، والفريق المعني بالحاويات التي توفر الأمن من الأخطار - وكذلك في اجتماعات منظمة الطيران المدني الدولي التي تشترك إسبانيا في عضوية مجلسها.

كذلك شاركت إسبانيا أثناء العديد من السنوات كبلد مراقب في اجتماعات اللجنة واللجنة الفرعية لخبراء نقل البضائع الخطرة، وكذلك في أي فريق عمل تابع لها. وانطلاقاً من كل ما تقدم، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لكي تصبح إسبانيا عضواً كامل العضوية سواء في اللجنة أو في اللجنة الفرعية للخبراء، لذا أطلب إحالة هذا الطلب الرسمي إلى من يهمل الأمر، وإسبانيا مهتمة بالأمر أقصى الاهتمام.

(توقيع) مانويل باناديرو لوبيث

الأمين العام لدوائر النقل

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين
التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا من الممثل الدائم
لاستراليا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

أكتب إليكم لأطلب رسمياً قبول استراليا عضواً في لجنة الخبراء المعنية بمسألة نقل البضائع الخطرة.

ولقد دأبت استراليا على حضور اجتماعات هذه اللجنة كمراقب خلال عدد من السنوات. ومع أن مركز المراقب لا يتيح لاستراليا الحق في التصويت رسمياً، فقد شاركت وفودنا بنشاط في المناقشات بشأن نطاق عريض من المسائل المتعلقة بنقل البضائع الخطرة.

ولدى استراليا نظام متطور من القواعد التي تحكم نقل البضائع الخطرة. وتنبثق شروط النقل المعمول بها لدينا، والوارد تفصيلها في المدونة الاسترالية للبضائع الخطرة، من توصيات الأمم المتحدة بشأن نقل البضائع الخطرة. فقد شكلت هذه التوصيات التي أعدتها اللجنة الأئنة الذكر، الأساس التقني للشروط والتشريعات الاسترالية المتعلقة بنقل البضائع الخطرة لما يربو على عشر سنوات. وفي ضوء ذلك، تتمتع استراليا بخبرة عملية مستفيضة في تطبيق التوصيات على قطاعي النقل المحلي والدولي.

ولقد اهتمت اللجنة أيضاً بطريقة إدراج استراليا للشروط المتعلقة بالبضائع الخطرة في تشريعاتها ونظمها الوطنية. وبوجه خاص، من المقرر تغيير شكل التوصيات من وثيقة استشارية إلى مجموعة من "الأنظمة النموذجية"، المصوغة بأسلوب مناسب لإدراجها في التشريعات. وتعكس هذه المبادرة قراراً مماثلاً اتخذ في استراليا قبل سنتين تقريباً لصياغة المدونة الاسترالية للبضائع الخطرة ضمن أنظمة نموذجية موحدة وطنية. وفي ضوء امتثال استراليا الكامل للتوصيات، فقد تكون تجربتنا لتطوير الأنظمة ذات قيمة بالنسبة لعمل اللجنة في هذا الميدان.

واستراليا تعتقد أن خبرتها في ميدان البضائع الخطرة والاطار التنظيمي من شأنهما أن يمكننا بلدنا من تقديم مساهمة قيمة في أعمال اللجنة. وهذا الموقف يؤيده عدد من أعضاء اللجنة الذين شجعوا استراليا فعلاً على التماس مركز العضوية رسمياً. كما أن من شأن عضوية استراليا في اللجنة أن توسع نطاق التمثيل الإقليمي في اللجنة.

وعليه، سأغدو ممتنا لو أمكنكم البدء في اتخاذ ما يلزم من تدابير لكفالة إحالة طلب استراليا قبولها
عضوا رسميا في لجنة الخبراء المعنية بمسألة نقل البضائع الخطرة، إلى منظمات الأمم المتحدة الملائمة
المعنية بصنع القرار.

(توقيع) هوارد بامسي
